الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

6 **ربيع ثاني** 1440 –13 **ديسمبر** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

محاضرة "هيئة حقوق الإنسان بالمملكة" في "جامعة الجوف"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1691949

عبدالعزيز المشيطي (القريات @Abdulaziz010100)

ألقى عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة الدكتور عبدالعزيز الفالح، محاضرة في مسرح كلية العلوم بالمدينة الجامعية، تزامناً مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

وبحضور جمع من مسؤولي الأجهزة الحكومية في المنطقة وطلاب من الجامعة، تناول الفالح جوانب عدة، أبرز خلالها ماهية عمل هيئة حقوق الإنسان في المملكة وواجباتها ودورها في توعية المجتمع، مبيناً رسالة الهيئة وأهدافها وفروعها وكذلك إستراتيجيتها، كما استعرض مجمل الاتفاقيات ذات الشأن التي أبرمتها المملكة، مشيراً إلى ما تطمح له الهيئة وتخطط لها مستقبلاً، وإلى مسيرتها ونشأتها، وأهم المحطات التي عرفتها الهيئة منذ تأسيسها.

واستعرض الفالح في المحاضرة التي أقيمت بالتعاون بين الجامعة وفرع هيئة حقوق الإنسان بالجوف، أبرز الجوانب والمعايير الأخلاقية والاجتماعية التي تحدد مفهوم حقوق الإنسان، مبيناً كذلك الإطار الديني والإنساني، ومجمل التدابير التي ترسخ هذا المفهوم وترفع من مستوى وعي المجتمع به، كما تناول تطور مفهوم حقوق الإنسان وأنواعه، وأهم مرتكزاته في الدين الإسلامي والقوانين عامة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

المحاكم السعودية توثق الجلسات القضائية بالصوت والصورة

المصدر: جريدة الحياة الخميس 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م
http://www.alhayat.com/article/4615105

الرياض – «الحياة» | منذ 16 ساعة في 12 ديسمبر 2018 - اخر تحديث في 12 ديسمبر 2018 / 14:41
تعتزم وزارة العدل، إطلاق مشروع لتوثيق الجلسات القضائية بالصوت والصورة، انطلاقاً من مبدأ علانية الجلسات، وحفظاً لحقوق القاضي وأطراف الدعوى بشكل عام.
وقال وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، إن المشروع الذي سيرى النور خلال العام الحالي، سيصل في مراحله المتقدمة إلى أن تكون المحاضر والضبوط إلكترونية ورقمية، إضافة إلى مشروع الترجمة من بعد، وذلك كله ضمن حوكمة واضحة هدفها تجويد العمل الذي تسعى إليه جميع الجهات العدلية.
وأوضح الصمعاني، أن توثيق الجلسات يهدف إلى «تيسير العمل عبر تحويل جميع ما يدور في المرافعة إلى صيغ رقمية تراجع من قبل أطراف الدعوى والقاضي، ما يقلل من الشكاوى في هذا المجال، إضافة إلى حفظ حق القاضي والمتقاضي، إذ أن كل ما سيدور في الجلسة سيوثق ويمكن للمجلس الأعلى للقضاء الاطلاع عليه بحكم اختصاصه.
وكشف وزير العدل، أن الوزارة ستطبق قريباً مشروع نظام التوثيق الذي سيعمل على نقل قضايا إنهائية وإثباتات تقوم بها المحاكم ومحاكم الأحوال الشخصية حالياً إلى كتاب العدل والموثقين، إضافة إلى تنظيم قطاع التوثيق بشكل كامل، مشيراً إلى أن الوزارة قطعت شوطاً كبيراً في التحول الرقمي لقطاع التوثيق، وتم التحول الرقمي للوكالات خلال الفترة الماضية، فيما سيكتمل خلال الفترة المقبلة هذا التحول في قطاع الإفراغ العقاري وانتقال الملكية العقارية مع تطوير الخدمات المساندة في التوثيق، ومن أهمها قطاع الموثقين المرخص لهم.
وفيما يتعلق بتقييم القضاء، قال الصمعاني: «إن عمل القضاة وتقييمهم وولايتهم تختلف عن غيرهم من الموظفين، وهذا لا يعني أنهم بمعزل عن المتابعة أو الرقابة»، مشيراً إلى قيام المجلس الأعلى للقضاء بدوره الكامل في هذا الشأن.
وأشار الصمعاني إلى أن الوزارة أطلقت في هذا المجال مبادرة «قيّم» التي تستهدف تقييم واستطلاع رضا المستفيدين والمتقاضين، وشملت كتابات العدل ومحاكم التنفيذ وستشمل في المستقبل جميع المحاكم بما يتوافق مع طبيعة النظر القضائي، مبيناً أن عدد التقييمات وصل إلى 250 ألف تقييم، استفادت منها الوزارة والمجلس الأعلى للقضاء في رفع الأداء وتطويره، ومعالجة الإشكالات.
وحول السلطة التقديرية للقاضي، أوضح وزير العدل أنها «وسيلة مهمة لحسن سير العدالة وتطبيق القواعد الشرعية والنظامية التطبيق الصحيح»، مؤكداً في الوقت نفسه وجود رقابة إجرائية على تلك السلطة من محكمة الاستئناف، وأخرى مهنية من المجلس الأعلى للقضاء، بحيث يضمن ألا تتجاوز حدودها، وأن تكون في محلها وشروطها.
وبيّن أن الوزارة تسعى إلى تطوير قطاع التوثيق سواء من الناحية الإجرائية أو الناحية التقنية، وحتى زيادة الموثوقية في الأوراق الصادرة من كتاب العدل والموثقين في مجال الوكالات أو الإقرارات أو انتقال الملكية العقارية، كاشفاً أن الوزارة عملت على مشروع نظام تملك العقار الذي سيعالج مشكلة الإحياء وحجج الاستحكام الموجودة في المحاكم منذ سنوات طويلة بما يحقق المصلحة العامة والمصلحة الخاصة على حد سواء.
ولفت إلى أن عدد الرخص التي منحتها وزارة العدل للمختصين بالتوثيق من الموثقين والموثقات فاق 1500 رخصة، وهم يعملون جنباً إلى جنب مع كتاب العدل في الاختصاصات ذاتها والحجية ذاتها للأوراق الصادرة منهم، مبيناً أن الأيام الـ10 التي تلت التدشين الرقمي لقطاع التوثيق شهدت أكثر من 70 ألف عملية خاصة في الوكالات الإلكترونية على أعلى مستوى ومن دون أي اشكالات، لافتاً إلى أن 70 في المئة من عمليات الإفراغ العقاري لانتقال الملكية تتم حالياً إلكترونياً، وستصل إلى 100 في المئة قريباً، إضافة إلى تنظيم قطاع التوثيق بشكل كامل.
وحول اللجان شبه القضائية، أعلن الصمعاني أن اللجان الصحية واللجان التي تنظر المنازعات والأخطاء الطبية سنتقل قريباً من وزارة الصحة إلى «العدل»، لافتاً إلى أن هذه اللجان تنتقل بحسب المحكمة المختصة، بحسب طبيعة القضية.

وأوضح أن التعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية قائم ومستمر، إذ تم نقل المحاكم العمالية إلى «العدل»، لافتاً إلى أن من ضمن الحلول الوقائية لتقليل مدد التقاضي وتفعيل القضاء يتمثل في تحويل عقود واضحة ظاهرة مثل عقود العمل إلى سندات تنفيذية، وهو ما سيتم، إذ سيكون بإمكان من يمتلك عقد عمل وعنده مشكلة الذهاب مباشرة إلى محكمة التنفيذ، لتبقى المحاكم العمالية لتفصل في القضايا ذات الطبيعة المختلفة التي يكون فيها النزاع حقيقياً.

وأكد وزير العدل أنه تم تفعيل الاستئناف مرافعة في قضايا من ضمنها القضايا التجارية وبعض القضايا الجزائية، ثم سيستكمل تفعيل الاستئناف كمرافعة في قضايا أخرى إلى أن يكتمل خلال السنوات الثلاث المقبلة.

الصمعاني: إيقاف الخدمات يقتصر على المال

أوضح وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، أن قرارات إيقاف الخدمات التي يصدرها قضاء التنفيذ معنية في إيصال الحق إلى صاحبه بسرعة ونفاذ وفعالية، وأنها تستهدف الشق المالي وما يأول إلى المال، ممن ثبت عليه حق من الحقوق سواء بحكم قضائي أو سند تنفيذي.

وأكد أن القرارات القضائية من قضاء التنفيذ وغيره لا يمكن أن تتجاوز المنفذ ضده أو المعني بدفع الحق وتسليمه لصاحبه إلى غيره، أو إلى أي أحد من أسرته، مشيراً إلى أن الوزارة عملت على التحقق من إشكالات مثارة وأصدرت قرارات وتعاميم في هذا الشأن واضحة ومنشورة على أن يكون منع التعامل خاصاً في المنفذ ضده، وبالشق المالي فقط، ولا يمنعه ن استخدام أي إمكانات أو خدمات حكومية لا تتعلق في المال أو تأول إلى المال.

ولفت الصمعاني إلى التعاون والتنسيق مع جهات مختصة في هذا الجانب، للتأكد من التطبيق السليم لقرارات التنفيذ المتعلقة في إيقاف الخدمات، للتأكد فعلاً من أن التطبيق صحيح، والمعالجة الشاملة لجميع الإشكالات، مضيفاً أن الجهات المعنية ووزارة العدل تولي هذا الموضوع أهمية كبيرة، كونه يمس شريحة كبيرة من المواطنين، داعياً كل من لديه إشكال نظامي ويرى أن النظام طبق عليه بشكل غير صحيح إلى التوجه إلى الجهة المختصة.

المرأة تحصل على النفقة من دون الحاجة لإقامة دعوى قضائية

أكد وزير العدل الدكتور وليد الصمعاني، أنه خلال الأشهر الأربعة المقبلة، سيكون حصول المرأة على النفقة من دون الحاجة لإقامة دعوى قضائية، مثل ما تم في قضايا الحضانة أخيراً، موضحاً أن من يعترض على هذا القرار أو التقدير يمكنه التقدم إلى المحكمة الشخصية.

وأوضح أن هذا القرار سيحقق مكاسب عدة تصب في صالح الأبن والأم الحاضنة، ولاسيما في ظل بدء أعمال صندوق النفقة الذي عقد مجلس إدارته اجتماع الأول أخيراً الذي سيكفل صرف النفقة لمستحقيها من دون الحاجة إلى رفع دعاوى قد تستمر أشهر، إلى حين الحصول على حقهم..

أنفقت على أعمال الإغاثة ما يتجاوز المعدل المتفق عليه دولياً

مركز الملك سلمان.. ذراع المملكة الإغاثية والإنسانية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م
http://www.alriyadh.com/1724847

دولة شملها المركز بمساعداته.. واليمن له النصيب الأكبر

المملكة الدولة الوحيدة التي أنفقت على أعمال الإغاثة الإنسانية بما يتجاوز المعدل المتفق عليه دولياً، ولذلك يعتبرها المجتمع الدولي الدولة الرائدة والقائدة للعمل الإنساني والإغاثي ولمساهمتها في تخفيف المعاناة الإنسانية لدول العالم من خلال ذراعها الإغاثي مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، والذي أنشئ برغبة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، في 13 مايو من عام 2015م؛ ليكون مركزاً متخصصاً بتقديم البرامج الإنسانية والإغاثية المتنوعة وفقاً للأهداف والمبادئ الإنسانية النبيلة، ودعم الشراكات على مستوى الأمم المتحدة ومنظماتها والمنظمات الإنسانية الدولية، ويراعي في تنفيذ مشروعاته تطبيق مبدأ المعايير والقوانين الدولية وتقديم المساعدة دون تمييز أو تسيس للعمل الإنساني، ومن هذا المنطلق تمكن المركز من تنفيذ 417 مشروعاً شملت 40 دولة حول العالم،

حظي اليمن فيها بالنصيب الأكبر، بلغت المساعدات من المواد الغذائية والإيوائية والطبية أكثر من 52.000 طن حملتها 2700 شاحنة كبيرة.

واهتم المركز بالوضع الإنساني للعديد من الشعوب المحتاجة في العالم مثل مهجري الروهينجا وما حلّ بهم من تهجير قسري في ميانمار، حيث وقع المركز مشروعاً لرفع جاهزية مستشفى منطقة سادار بمنطقة كوكس بازار في جمهورية بنغلاديش بتكلفة إجمالية بلغت مليوني دولار أميركي لتعزيز تقديم الرعاية الصحية الثانوية للاجئين الروهينغا في بنجلاديش، وكذلك وقع المركز مشروعاً آخر لتقديم خدمات تعليمية وتربوية للطلاب من اللاجئين الروهينغا في العاصمة الماليزية كوالالمبور، بالإضافة إلى قيام فرق من المركز بزيارات ميدانية متتابعة لمخيمات اللاجئين الروهينغا في جمهورية بنجلاديش؛ وذلك للوقوف على البرامج الإنسانية التي ينفذها المركز للاجئين، إلى جانب دراسة أوضاعهم وأولويات الاحتياج الإنساني التي يمكن تنفيذها لهم بالتعاون مع المنظمات الدولية العاملة هناك.

جهود مركز الملك

سلمان في سورية

قدم المركز جهوداً كبيرةً في سورية، حيث تجاوزت مساعدات المملكة 800 مليون دولار في الداخل والخارج وتركز على الدعم المجتمعي بالنسبة للاجئين، كما قدم الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل للاجئين أو الزوار السوريين داخل المملكة، ولصعوبة الوصول إلى المناطق التي تكون تحت سيطرة نظام الأسد، يتم استخدام مؤسسات دولية للوصول إلى كل المناطق.

ويتواجد المركز في الصومال من خلال عدة برامج بقيمة 173 مليون دولار في كل المجالات ولهم فرع هناك، وللمركز برامج غذائية في طاجكستان بعد الفيضانات والمشاكل التي واجهت السكان .

مشروعات إنسانية

نوعية باليمن

نفذه مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الانسانية في اليمن برنامج نوعي لإعادة وتأهيل الأطفال اليمنيين الذين جندتهم ميليشيات الحوثي وجعلتهم دروعاً بشرية، حيث قام المركز بتأهيل 2000 طفل وقدم لهم الرعاية ودمجهم في المجتمع من خلال تقديم دورات وبرامج اجتماعية ونفسية وثقافية ورياضية وتدريسهم المنهج الدراسي ليتواكب تأهيلهم مع متطلب تحصيلهم العلمي والتربوي الرسمي، بالإضافة إلى تقديم برامج توعوية لأسر الأطفال عن المخاطر النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها الأطفال المجندون.

وأنشأ المركز، مراكز للأطراف الصناعية في مأرب ومستشفيات المملكة بالحد الجنوبي وكذلك بعدن لتركيب أطراف جديدة للذين فقدوا أطرافهم إثر تعرضهم لانفجارات الألغام العشوائية التي زرعها الحوثيون في المناطق الآهلة بالسكان.

قصة نجاح في تعز لمركز الملك سلمان رغم الحصار

واجه المركز مشكلة إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية للمناطق غير المحررة، حيث قام المركز بالتعاون مع وزارة الدفاع وقوات التحالف بإيصال المساعدات الإغاثية والأدوية إلى محافظة تعز عن طريق الإسقاط الجوي، كما استخدم المركز الدواب عبر الطرق الوعرة لإيصال 5000 أسطوانة أكسجين وبعض المواد الطبية إلى المناطق المحاصرة في تعز المحاصرة، حيث كانت الطوارئ والعنايات المركزة ستتوقف لو لم تصل. واستطاع المركز مواجهة التحديات الكبيرة للعمل الإنساني في اليمن.

خدمات لا تتوقف

لمركز الملك سلمان

يتواجد مركز الملك سلمان للاغاثة في بنغلاديش، بعد هجرة الروهينغا إليها، وبشهادة منظمة الهجرة الدولية التي قالت: "أول مؤسسة وجدناها على الأرض كانت مركز الملك سلمان".. لقد تعرض الروهينغا لكارثة إنسانية كبيرة، فأكثر من 700 ألف لاجئ يعيشون حياة صعبة، وكثير من المنظمات تواجدت هناك، لكننا لم نرَ لها عملاً كثيراً على الأرض، فدخل المركز في الاحتياجات المهمة وكان الغذاء أولها، على حدود ميانمار عملنا على ذلك قبل سنتين في ميانمار نفسها من خلال مجموعة مشروعات للروهينغا، والآن دخلوا في مجموعة مشروعات داخلية على الجانب الصحي والإغاثي والدعم المجتمعي.

وتعد المملكة من أكثر الدول التي تدعم العراق بالمشروعات، ويجري المركز تنسيقاً مع جهات لإيجاد برامج في القرن الأفريقي والسودان وإثيوبيا وموريتانيا وزامبيا وآسيا الوسطى.

العمل الإنساني

في جيبوتي.. قصة نجاح

وفي جيبوتي كانت هناك قصة نجاح أخرى لمركز الملك سلمان للإغاثة، عندما صمموا قرية على المستوى أعلى بكثير من المعيار الدولي، ليواجهوا عتباً من بعض المنظمات، حيث يعتبرون أنّها، تفسد اللاجئين عليهم ولا يرضون بمساعداتهم، متجاهلة هذه المنظمات أن طقس جيبوتي صعب جداً والحرارة تصل إلى 50درجة مئوية، وما تم بناؤه كان جميلاً جداً وفيه كهرباء وماء ووحدات سكنية تليق بالأسرة .

العمل الإنساني يوضح الصورة الحقيقية للمملكة

ولقد ساهم العمل الإنساني في تحسين صورة المملكة كثيراً وإظهار حقيقتها الداعمة للإنسانية، فالمركز شارك في اجتماعات كثيرة للأمم المتحدة، وكانت له جهود في ذلك، كانت كافيه للرد على الحملات التي كانت ضد المملكة وكانت عكس الواقع.

التأمينات: 7776 حالة وفاة وإصابة أثناء العمل في 3 أشهر

حوادث السقوط والاصطدام أبرزها.. والشرقية في المقدمة

المصدر: جريدة المدينة الخميس 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/603936

سعد آل منيع - جدة

كشف تقرير صادر عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لـ«المدينة» أن عدد إصابات العمل التي سجلت للعاملين في القطاع الخاص خلال الربع الثالث لعام 2018م بـ 7760 إصابة فيما تم تسجيل 16 حالة وفاة، حيث كانت أعلى حالات الإصابات والوفيات بسبب السقوط بواقع 2221 حالة تليها حوادث الاصطدام بـ 1996حالة. وعن الأسباب قال المصدر إن أبرز الأسباب السقوط بواقع 2221 حالة والارتطام أو الاصطدام 1996 حالة، الحك أو الكشط 1481 حالة، رد الفعل الجسدي 362 حالة، حودث النقل والسيارات 311 حالة، التلامس بالبرودة أو الحرارة 174 حالة، الاحتجاز 157 حالة، الإجهاد المفرط 107 حالات، التلامس بالإشعاعات أو الكاويات 51 حالة، أسباب أخرى 916 حالة. وتوزعت إصابات العمل التي وقعت للعاملين في القطاع الخاص مابين إصابات تحت العلاج بواقع 3372 حالة، أما إصابات الشفاء بعجز 386 حالة، والشفاء بدون عجز 4002 حالة، أما حالات الوفاة فبلغت 16 حالة.

مدير سجون مكة ومديرو التأهيل يناقشون تذليل معوقات «الإصلاح»

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1692135

سلمان السلمي (مكة المكرمة@salma0n)
ناقش مدير السجون بمنطقة مكة المكرمة اللواء ماجد بن بندر الدويش، ومدير التأهيل والإصلاح بالمنطقة العقيد محمد علي الحارثي، مع مديري التأهيل والإصلاح على مستوى سجون المنطقة، الآلية المناسبة لتطوير أعمال التأهيل والإصلاح وتذليل كافة المعوقات لإنجاح العملية الإصلاحية.
وتركزت محاور الاجتماع على تنفيذ توصيات ملتقى التأهيل والإصلاح الذي عقد بالمديرية العامة للسجون (مستوى الجودة، الاحتياجات، الطاقة الاستيعابية، التجهيزات، والميزانية التقديرية)، والرعاية الصحية للنزيل، التأهيل والتدريب ودوره الفعَّال في صقل مواهب النزلاء ليصبحوا أشخاصاً نافعين لخدمة أنفسهم ومجتمعهم بعد انتهاء مدة محكوميتهم وتلمس احتياجات النزلاء، والتطوع والاستفادة من إمكانيات النزلاء فيما يعود عليهم بالنفع والفائدة.

قيم ومبادئ أداء العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م *
http://www.aleqt.com/2018/12/13/article_1505851.html

أ.د.سعد علي الحاج بكري

عندما يتسلم أحدنا وظيفة في مؤسسة، سواء أكانت حكومية أو خاصة، تبرز قضية المسؤولية كعامل رئيس للنجاح في أداء العمل الذي تتطلبه هذه الوظيفة، والإسهام بالتالي في نجاح أعمال المؤسسة المعنية. ولا تقتصر متطلبات مسؤولية أداء العمل الوظيفي على تناسب الجانب التخصصي للوظيفة مع تخصص مؤهلات صاحبها، أي على جانب المعرفة بالعمل والخبرة فيه، وإنما تشمل مختلف جوانب سلوك الإنسان وروح المسؤولية لديه، والأسس الأخلاقية التي يستند إليها. تضع المؤسسات عادة لوائح لتنظيم سلوك العاملين لديها، وتحديد القيم والمبادئ الأخلاقية التي يجب الالتزام بها. صحيح أن الأخلاقيات أساسا فطرة في الإنسان، إلا أن ذكرها كمتطلبات في لوائح المؤسسات، وبما يتناسب مع طبيعة عملها، تذكير وتأكيد حميد للقائمين عليها. ومن أمثلة هذه اللوائح، تلك التي وضعتها "منظمة العمل الدولية ILO" عام 2009 تحت عنوان "مبادئ أداء العاملين في المنظمة". وتأتي أهمية هذه اللائحة من أنها صادرة عن المنظمة الدولية المتخصصة في شؤون العمل في إطار "الأمم المتحدة"UN ؛ وأنها تجمع بين العاملين فيها موظفين ينتمون إلى مختلف دول العالم، ويتمتعون بأصول عرقية وثقافات مختلفة، وربما بآراء مختلفة أيضا؛ لكن عليهم الحرص على نجاح أعمالهم، ونجاح المنظمة في رعاية شؤون العمل على مستوى العالم.

انطلاقا مما سبق، يناقش هذا المقال، "القيم المطروحة" في لائحة "منظمة العمل الدولية "ILO الخاصة "بمبادئ أداء العاملين في المنظمة". وفي سبيل ذلك، يلقي المقال الضوء على ما تتضمنه اللائحة بشأن هذه القيم؛ ثم يقدم تساؤلات بشأنها، بما يسهم في توسيع دائرة النظر إلى متطلبات أداء العمل، ومقومات النجاح فيه. تشمل القيم المطروحة مجالات متعددة تتضمن: "النزاهة "Integrity؛ و"المهنية"Professionalism ؛ و"احترام التعددية Respect for "Diversity؛ و"العمل كفريق ."Teamwork وإضافة إلى ذلك، تطرح اللائحة، عبر التفاصيل التي تقدمها، مجالين آخرين من القيم هما: "الحماية والأمن "Protection& Security؛ و"النشاطات الخارجية."Outside Activities تتمتع قيم "النزاهة" بأهمية كبيرة في مختلف جوانب حياة الإنسان. وتحدد منظمة العمل الدولية خمسة متطلبات رئيسة لتحقيق هذه القيم. يقضي المتطلب الأول بالالتزام برسالة المنظمة، وتوجهات المنظمة الأم، أي "الأمم المتحدة"، والسعي إلى إبراز ذلك. ويركز المتطلب الثاني على توخي مصلحة المنظمة في أداء العمل بعيدا عن المصلحة الشخصية. ثم يقضي المتطلب الثالث بتجنب تأثير الضغوط من خارج المنظمة على القرارات التي يجري اتخاذها. ويهتم المتطلب الرابع بأن تكون مصلحة المنظمة منطلقا لعملية اتخاذ القرار. ويأتي أخيرا المتطلب الخامس ليدعو إلى فورية اتخاذ الإجراءات اللازمة عند حدوث انتهاكات مهنية أو مخالفات أخلاقية.

وننتقل إلى القيم "المهنية" التي ترتبط بجوهر أداء العمل الوظيفي المنشود .وهناك، في هذا المجال، ستة متطلبات تتضمن، في إطار عمل المنظمة، التالي :إظهار منجزات العمل وفوائدها؛ وإبراز الإمكانات المهنية وتميزها؛ ومراعاة الضمير والكفاءة في الإنجاز وتقديم النتائج؛ وتفضيل الجانب المهني في توجهات العمل على الجانب الشخصي؛ والمثابرة في العمل على حل المشاكل ومواجهة التحديات؛ والمحافظة على الهدوء والتماسك في العمل مهما كان هناك من أسباب للتوتر.

ونأتي إلى قيم "احترام التعددية"، حيث تتمتع هذه القيم بأهمية خاصة في المنظمات الدولية التي تستقطب لعملها موظفين من مختلف أنحاء العالم. ولهذه القيم خمسة متطلبات تشمل: العمل بفاعلية مع الجميع دون النظر إلى انتماءاتهم وثقافاتهم؛ والتعامل معهم باحترام؛ ودون تفرقة بين الذكور والإناث؛ ومراقبة الانحياز الذاتي وضبط السلوك نحو الموضوعية بعيدا عن الانطباعية؛ وعدم التمييز ضد أي فئة من الناس.

ونصل إلى قيم "العمل كفريق"، فالعمل الوظيفي في مختلف المجالات ليس فرديا فقط، وإنما جماعي أيضا يحتاج إلى التعاون بين مختلف العاملين. لهذه القيم ستة متطلبات تتضمن: التعاون في وضع الأهداف؛ وتقدير خبرات الآخرين وأفكارهم؛ والاستعداد للتعلم منهم؛ واحترام جدول عمل الفريق، قبل جدول الأعمال الشخصي؛ والالتزام بقرار الفريق، حتى في حال الاختلاف الشخصي مع هذا القرار؛ والشراكة في المسؤولية عن نتائج عمل الفريق سواء حققت النجاح المنشود أو تعثرت في ذلك.

وهناك أخيرا قيم "الحماية والأمن" وقيم "النشاطات الخارجية" المذكورة في تفاصيل لائحة منظمة العمل الدولية. تهتم الأولى بحماية الإنسان وتوفير البيئة الآمنة من حوله، إلى جانب رعايته كأساس للأداء الفعال؛ إضافة إلى حماية الموارد من إمكانات ووسائل ومعلومات. أما الثانية، فتركز على تعزيز قيم "النزاهة" في مجالها، مثل رفض أي معطيات خارجية مشبوهة للعاملين في المنظمة مثل الهدايا والتكريم وغير ذلك.

بعد العرض السابق، يبرز تساؤل مهم حول "الضوابط" المطلوبة للالتزام "بالقيم المطروحة". تتمتع هذه الضوابط بثلاثة أوجه: أولها وجه "ذاتي" مبني على الشعور الشخصي بالمسؤولية تجاه العمل والمنظمة التي ينتمي إليها؛ وثانيها وجه "تشريعي" يعتمد على وضع قوانين تشمل مكافأة الملتزمين بأساليب مختلفة، وتتضمن ردع المخالفين بعقوبات مناسبة؛ وثالثها وجه "تقني" يراقب ما يجري ويسجل ما هو لافت، ليحيله إلى التشريعي الذي يفعل تطبيق قوانينه في الحالات التي تحتاج إلى ذلك.

الحل المأمول للمسؤولية في العمل هو "الضوابط الذاتية" النابعة من الشعور "بالمسؤولية الشخصية"، فهي إن وجدت استغنت عن الضوابط التشريعية، وعن الضوابط التقنية. لكن الأمر ليس بالأمل دائما، فالضوابط الذاتية ليست دائما متوافرة بالشكل المطلوب، ولا بد من تعزيزها بضوابط تشريعية وضوابط تقنية .ولعلنا نستطيع عبر تطوير روح "المسؤولية" في كل من بيئة التنشئة وبيئة العمل الارتقاء بالضوابط الذاتية إلى مستوى متقدم، يحد من الاعتماد على الضوابط التشريعية والتقنية التي كثيرا ما تحبط أصحاب الضابط الذاتي المتطلع إلى مجتمع أمثل.

وهناك في الختام تساؤل مهم آخر حول لوائح مؤسساتنا في مجال متطلبات "المسؤولية في العمل". هذا ما سنعود إليه في مقال قادم بمشيئة الله، على ضوء "الدليل الاسترشادي لقواعد أخلاقيات العمل في المملكة" الذي أصدرته وزارة العمل عام 2017.

التوعية بمخاطر العالم الرقمي

المصدر: جريدة المدينة الخميس 6 ربيع ثاني 1440هـ - 13 ديسمبر 2018م
https://www.al-madina.com/article/603883

إبراهيم محمد باداود

بالأمس، نشرت إحدى الصحف نتائج دراسة أُجريت مُؤخَّراً بعنوان: «العالم الرقمي في 2018م»، وتفيد نتائج الدراسة بأن السعودية احتلت المركز الأول عالمياً لعدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي سنوياً بنسبة 32%، وقد شملت الدراسة 40 دولة حول العالم، وجاءت الهند في المركز الثاني بزيادة سنوية في عدد المستخدمين بلغت 31%، ووفقاً للدراسة، فإن السعوديين يقضون ساعتين و34 دقيقة يومياً أمام شبكات التواصل الاجتماعي، وتأتي هذه المدة في المرتبة 16 عالمياً.

يفيد المختصون أن السعودية تعد من الأسواق الأسرع نمواً في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، فهناك زيادة متسارعة في استخدام الإنترنت، وذلك لأسبابٍ متعددة منها: التحول الرقمي لبعض القطاعات الحكومية، ووجود العديد من الطلاب والطالبات يستخدمون التقنية في الجامعات، إضافة إلى وسائل الترفيه المتاحة على شبكة الإنترنت والخدمات المساندة، كالتسوُّق وحجز الفنادق والرحلات ومشاهدة البرامج الترفيهية المختلفة، إضافة إلى توفُّر المعلومات والأخبار الحديثة، والتواصل مع الأهل والأصدقاء.

بالرغم من الإيجابيات المتعددة لمثل هذا التواصل الاجتماعي والتقني، إلا أن بعض اللصوص وضعاف النفوس قد سعوا لاستغلال هذا النمو السريع في مجال الاتصالات والتقنية بالمملكة، وعمدوا إلى تقديم بعض الإغراءات الوهمية للاستثمار ونمو رأس المال السريع، ويأتي في مقدمة تلك الإغراءات بعض أسواق العملات ذات المخاطر العالية، والتي تتطلب خبرة ومهارة استثمارية متخصصة، إضافةً إلى قيام بعض الشركات الأجنبية الوهمية ومجهولة المنشأ بالترويج بشكلٍ واسع لخدماتها داخل المملكة، وذلك عبر تلك الوسائل للتحايل لجذب بعض الزبائن، وتقديم خدمات وهمية لهم، شريطة أن يتم القيام بالتحويلات المالية عبر البطاقات الائتمانية، لتجنُّب التحويلات النظامية عبر البنوك، والتي ترفض التحويلات لمثل تلك الشركات.

السرعة الكبرى للمملكة في مجال الاتصالات والتواصل الاجتماعي، وسعيها نحو التحول الرقمي، صاحبها ارتفاع واضح في عدد محاولات التهديدات المتعلقة بالتعاملات الرقمية والأمن السيبراني، والذي يفيد أحد المختصين بأن هناك حوالى 200 مليار جهاز ستتصل بالإنترنت، مما سيزيد من تلك الاختراقات التي قد تحدث مستقبلاً، ويرفع الطلب كذلك على المتخصصين في مجال أمن المعلومات، مما يستدعي رفع مستوى التوعية بمخاطر التعاملات البنكية مع الجهات غير الموثوقة بشكل عام، وأن هناك بعض الإحصاءات التي تشير بأن الخسائر الناجمة عن الجرائم السيبرانية لعام 2021 ستصل إلى نحو 6 تريليونات دولار، وهو ما يُعادل 10% من الاقتصاد العالمي.

جهاز الجوال والحاسب الآلي المحمول والساعة وغيرها من الأجهزة المحمولة الصغيرة، والتي تساعد على سرعة التواصل لكنها في الوقت نفسه يجب أن يتم التوعية بما فيها من مخاطر يمكن أن تساهم في إلحاق الضرر بأصحابها، بدلاً من تيسير أمورهم وجلب المنفعة لهم.

كاريكاتير

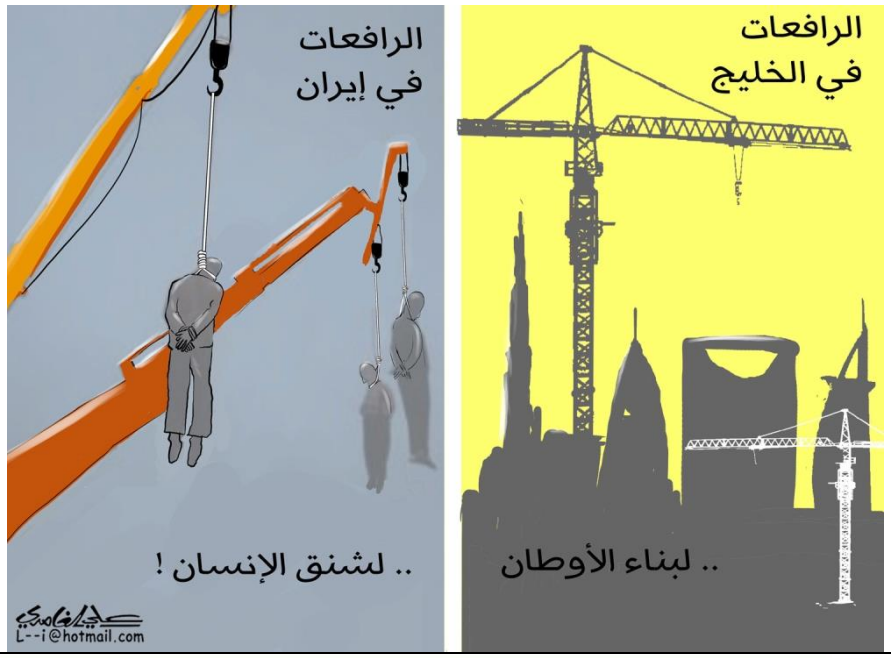

المصدر: جريدة المدينة الخميس
6 ربيع ثاني 1440هـ - 13
ديسمبر 2018م

https://www.al-madina.com/article/603876

المصدر: جريدة عكاظ الخميس
6 ربيع ثاني 1440هـ - 13
ديسمبر 2018م

https://www.okaz.com.sa/article/1692203